

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية
البيئية

(تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة
بمصر)
(دراسة تطبيقية على محافظة شمال سيناء)

رسالة مقدمة من الباحث
محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم
بكالوريوس تجارة / شعبة إدارة الأعمال
المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية 1999م
- دبلوم إدارة الأعمال / كلية التجارة / جامعة عين شمس 2001م
- دبلوم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس 2006م
- ماجستير العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس 2010 م

لإستكمال متطلبات الحصول
علي
درجة الدكتوراه
فى فلسفة العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

القاهرة
(2013)
(صفحة الموافقة على الرسالة)

(تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة
بمصر)
(دراسة تطبيقية على محافظة شمال سيناء)

رسالة مقدمة من الباحث
محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم
لإستكمال متطلبات الحصول
علي
درجة الدكتوراه
فى فلسفة العلوم البيئية
قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها :
اللجنة:

- 1- الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور
أستاذ الإقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس
- 2- الأستاذ الدكتور/ أحمد حسام الدين محمد نجاتي فرحات
أستاذ الإدارة البيئية - معهد التخطيط القومي
- 3- الأستاذة الدكتورة / نجلاء محمد إبراهيم
أستاذ الإقتصاد - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
- 4- الأستاذة الدكتورة / جيهان عبد المنعم إبراهيم
أستاذ الإدارة المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

2013

جامعة عين شمس
معهد الدراسات والبحوث البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

(تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة
بمصر)

(دراسة تطبيقية على محافظة شمال سيناء)

رسالة مقدمة من الباحث

محمد إبراهيم عبد اللطيف إسماعيل عليم

- بكالوريوس تجارة / شعبة إدارة الأعمال

المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية 1999م

- دبلوم إدارة الأعمال / كلية التجارة / جامعة عين شمس 2001م

- دبلوم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس 2006م

- ماجستير العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس 2010م

لإستكمال متطلبات الحصول

على

درجة الدكتوراه

في فلسفة العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

1- أ.د/ أحمد فؤاد من دور

أستاذ الإقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

2- أ.د/ أحمد حسام الدين محمد نجاتي

أستاذ الإدارة البيئية - معهد التخطيط القومي

3- أ0د/ ناجا عبد الحميد أبو النيل

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد- كلية الآداب- جامعة عين شمس

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ : / / 2013م

موافقة مجلس المعهد : / / 2013م

موافقة الجامعة: / / 2013م

شكر وتقدير

أتوجه إلي الله عز وجل بالحمد والشكر والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله عز وجل فأحمد الله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه وأصلى وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين فالحمد لله على أن منحني من لدنك العون والصبر والقوة لإتمام هذا العمل وأود أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل من شارك في هذه الرسالة بتوجيهه أو نصيحة أو رأى حتى تم هذا العمل ووصل إلى صورته الحالية.

فيسعدني أن أتوجه بجزيل شكرى وعظيم تقديري إلى الأستاذ الدكتور الجليل/ أحمد فؤاد مندور أستاذ الإقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة سابقا، والمشرّف الرئيسى على هذه الرسالة والذي أعتبره وساماً على صدرى وعلى ما بذله من جهد كبير لمساعدتى لكى أخطو خطوة للأمام فقد إستندت من علمه الغزير وآرائه البناء وإسلوبه فى التفكير فنهلت منه علماً وربحت منه خلقاً فمهما حاولت فلن أجد كلمات الشكر المناسبة لكى أوافيه حقه غير دعائى لله عز وجل أن يديمه لجامعة عين شمس وأن يديم علمه علينا وعلى أبناؤه الطلبة وأن يثيبه عنى خير الجزاء ويمتعه بدوام الصحة والعافية فتحية منى ومن كل طالب علم لهذا العالم الجليل.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / أحمد حسام الدين محمد نجاتى فرحات - أستاذ الإدارة ومدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بمعهد التخطيط القومى والمشرّف على هذه الرسالة لما قدمه لى من عون وتوجيه وإرشاد فأعطانى من علمه الوافر ولم يبخل على بوقته وتوجيهاته القيمة وإرشاده السديد فأدعوا الله أن يديم عليه نعمة الصحة وجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذة الدكتورة/ ناجا عبد الحميد أبو النيل - أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد - كلية الآداب- جامعة عين شمس على تعاونها وتوجيهاتها العلمية التى طالما أمدتني بها طوال فترة إعداد هذه الرسالة والتى لم تبخل على بوقتها أو جهدها وعلمها الوافر وتوجيهاتها الدائمة لى فأدعوا الله أن يديم عليها نعمة الصحة وجزاها الله عنى خير الجزاء.

كما لا يسعنى إلا أن أتقدم إلى الأستاذة الدكتورة/ نجلاء محمد إبراهيم أستاذ الإقتصاد- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ووكيل كلية الإقتصاد للعلوم السياسية - جامعة بنى سويف بخالص الشكر والتقدير لقبول سيادته الإشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة مما يتيح لى الإستفادة من ملاحظات تعكس أصالة فكر وغزارة علم.

كما لا يسعنى إلا أن أتقدم إلى الأستاذة الدكتورة/ جيهان عبد المنعم إبراهيم أستاذ الإدارة المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس بخالص الشكر والتقدير لقبول سيادته الإشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة مما يتيح لى الإستفادة من ملاحظات وإرشادات علمية قيمة.

الباحث/ محمد إبراهيم عبد اللطيف

إهداء

أهدى هذا الجهد المتواضع إلى:

- خير أجناد الأرض شهداء حرب 1967، شهداء حرب أكتوبر 1973 من ضباط وصف وجنود القوات المسلحة المصرية الذين ضحوا بأرواحهم الطاهرة وروت دماؤهم أرض سيناء الغالية لك تحيا الأجيال القادمة حياة كريمة شهداء الشرطة فى حرب أكتوبر 1973 الذين ضحوا بأرواحهم الغالية، وشهداء سكان سيناء فى حرب 1967، 1973 الأبطال.
- إلى روح الزعيم/ جمال عبد الناصر الذى أرسى مبدأ العدالة الاجتماعية.
- إلى روح الزعيم/ محمد أنور السادات بطل حرب أكتوبر 1973 وبطل السلام الذى استرد أرض سيناء الغالية والذى استشهد على يد الغدر والإرهاب فى 6 أكتوبر 1981 فى يوم الاحتفال بنصر أكتوبر ولم يمهله القدر لتنفيذ التنمية فى سيناء.
- إلى شهداء ثورة 25 يناير 2011 من الشباب الذين قاوموا الظلم والقهر والاستبداد وشهداء فترة حكم تيار الإسلام السياسى من الشباب والأبرياء.
- إلى جنود وصف وضباط القوات المسلحة المصرية وجنود وصف وضباط الشرطة المصرية الذين استهدفهم يد الغدر والإرهاب فى شمال سيناء فى رفح فى شهر رمضان 2012 ومازالت تستهدفهم يد الغدر والإرهاب أثناء وبعد حكم تيار الإسلام السياسى.
- إلى الفريق أول/ عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع وقيادات القوات المسلحة المصرية الذين حموا ثورة الشعب فى 30/6/2013 وحموا مؤسساته ومقدراته والتى كانت على وشك الانهيار بغرض سقوط الدولة وأركانها خلال حكم تيار الإسلام السياسى الفاشى.
- إلى الحكومة الحالية بعد ثورة 6/30 لسرعة البدء فى تنمية شمال سيناء تنمية بشرية واقتصادية لأن شمال سيناء هى الأمل فى تخفيض معدلات البطالة من 13% إلى 4% وهى الأمل للنهوض بالاقتصاد المصرى وهى الأمل لتخفيض معدلات الفقر وهى الأمل لتحقيق الرفاهية لسكان شمال سيناء وشعب مصر وهى الأمل للخروج من الوادى الضيق وحماية حدود مصر الشرقية عن طريق التنمية البشرية والتوطين لتصبح تنمية اقتصادية ودفاعية فى آن واحد.

الباحث

محمد إبراهيم عبد الطيف إسماعيل

اللَّهُمَّ بَشِّرْنِي بِمَا أَنْتَظِرُهُ مِنْكَ
وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُبَشِّرِينَ

المستخلص

إن موجة الحراك المجتمعي التي تشهدها مصر منذ ثورة 25 يناير 2011 تمثل نتيجة طبيعية لما آلت إليه حالة التنمية في مصر وذلك نتيجة لضعف دور المجتمع المدني والإعلام والتعليم وعدم العدالة في توزيع الموارد الطبيعية وزيادة معدلات الفقر، والإستهلاك المفرط وغياب الحكم الرشيد وغياب المشروع التنموي المتكامل على كافة المسارات الصناعية والزراعية والخدمات وعدم توافق سوق العمل مع الخريجين.

وبالنسبة للعنصر البشري فإلى نوعية البشر تمثل العنصر الحاكم الذي يفصل بين مجتمع العلم والإبداع أو مجتمع الإستهلاك والإعالة وذلك المنتج والمعيد ومجتمع الحد الأدنى ومجتمع اللاحدود ومجتمع الفوضى والجريمة ومجتمع الأمن والأمان ومجتمع يغوص في الأمية وتلك في مجموعها عوامل تميز بين التقدم والتخلف، وبين الدولة الحديثة وتلك المستحدثة بحسبان أن الأولى تمتلك م وارد بشرية لديها القدرة والرغبة في العمل والإبداع كما تقبض على القدرات التنافسية في أسواق العالم والبحث العلمي والإنتاج في عالم تسيطر عليه وتوجهه ثورة كاسحة في العلوم والتقنيات ولا مكان فيه للضعفاء أما الدولة المستحدثة فإنها تفنقد إلى ذلك وتعيش مستهلكة لإبداعات الآخرين وإنتاجهم.

ومن هنا فإن مصر الحديثة يتعين عليها تفعيل وإعادة تأهيل طاقاتها البشرية وهي شابه وهائلة وفق رؤية وإستراتيجية شاملة وسياسات وخطط متدرجة تنقلها إلى الحداثة التنافسية خلال السنوات العشر القادمة ومتابعة تجويد مؤسساتها والتطوير المستمر لمسيرة التنمية ولتحقيق ذلك يجب أن يتصدر التعليم والبحث العلمي مشروعاتنا القومية في مصر بصفة عامة ومحافظة شمال سيناء بصفة خاصة وإجراء مراجعة جادة وشاملة لتلك المنظومة.

وتعتبر محافظة شمال سيناء قاطرة للتنمية البشرية والإقتصادية والإجتماعية لمصر وتجعل مصر من مصاف الدول المتقدمة حيث تتوافر بالمحافظة الخامات والموارد الطبيعية بإحتياجات ضخمة تستلزم وجود صناعات مباشرة تقوم على الموارد بدلاً من الإكتفاء بتصديرها كمواد خام أولية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل بدرجة مؤثرة وزيادة الصادرات الصناعية بمعدلات تمكن من مقابلة الزيادة في الواردات ومن ثم خفض العجز في الميزان التجاري ، وزيادة الإحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وكذلك التنمية الزراعية لسد الفجوة في الأمن الغذائي من خلال زراعة 400 ألف فدان على ترعة السلام وأكثر من مليون فدان أخرى صالحه للزراعة لتحقيق الإكتفاء الذاتي والعمل على تخفيض فاتورة الإستيراد و سوف يؤدي التنمية الزراعية والصناعية إلى تحقيق الرخاء الإقتصادي الذي يعود مردوده على مكافحة البطالة و تخفيض معدلات الفقر 0

لذلك تناولت هذه الدراسة موضوع تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة بمصر دراسة تطبيقية على محافظة شمال سيناء وذلك من ستة فصول بخلاف المقدمة.

الملخص

لابد من حركة إصلاح شاملة لإعادة بناء وعى بالمحيط الحيوى ومراجعة دور المؤسسات بحيث تحقق مفهوم الأمن الإنسانى والبيئى والتكامل الإقتصادى إن فى المستقبل المصرى فرصاً لابد من الإستثمار فيها للتحول نحو الإقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة

حيث أن تنمية شمال سيناء زراعياً عن طريق ترعة السلام سيتم زراعة 400 ألف فدان قابلة للزيادة بنحو أكثر من مليون فدان قابلة للزراعة مستقبلًا سيوفر العديد من فرص العمل وصولاً لمرحلة التشغيل الكامل والقضاء على معدلات البطالة بالمحافظة هذا بالإضافة إلى جذب فرص عمل من المحافظات الأخرى من خلال تملك الأراضى للشباب من سكان محافظة شمال سيناء والمحافظات الأخرى مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة على مستوى مصر وتقليل فاتورة الإستيراد وتحقيق نسبة عالية من الإكتفاء الذاتى من المحاصيل الزراعية 0

هذا بالإضافة إلى توافر العديد من الثروات المعدنية والخامات المحجرية ومواد البناء التى تستلزم وجود صناعات محلية تقوم على الموارد بدلاً من الإكتفاء بتصديرها كمواد خام أولية مع الأخذ فى الاعتبار أن تقوم هذه الصناعات وفق تخطيط جيد لإستغلال الموارد وعدم التأثير على سائر المكونات البيئية فى توافق بين التنمية وتعظيم نتائجها وبين التأثيرات المحتملة وكيفية مواجهتها والإستعداد لها، مع مراعاة أن يتم عمل الدراسات والإحصائيات التى تغطى كل الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والصحية المستهدفة، مع مراعاة الإستدامة الإقتصادية، والإستدامة المؤسسية والإستدامة المجتمعية والثقافية.

حيث أن تنمية محافظة شمال سيناء هى بوابة التنمية لمصر وهى الحل لمشكلة البطالة وتخفيف الضغط عن الوادى والدلتا من خلال التنمية البشرية والتنمية الصناعية والزراعية والسياحية من خلال توفير فرص العمل وخاصة من فئة الشباب من الأيدى العاملة لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة وإتاحة الخدمات والسكن لكل شاب ستصبح شمال سيناء بها أكثر من ثمانية ملايين نسمة عام 2050 وهو الرقم المستهدف لتعمير شمال سيناء إقتصادياً وسياسياً وأمنياً ، من خلال إقامة مدن سكنية متكاملة كأساس تخطيطى لإقامة هذه المدن وسرعة إقامة البنية والخدمات الأساسية مما يحقق الإستفادة المتلى من تكامل الخدمات والتوطين ، لأن التنمية البشرية فى شمال سيناء هى أهم ضمانات التنمية الشاملة والمتوازنة وأهم ضمانات الأمن القومى المصرى، لأن هناك حقيقة تؤكد أن الثروة الحقيقية فى البشر ، فأنتم ثروة عندما تتحولوا إلى قدرات إنتاجية وإبتكارية ومبدعه وهذه هى إستدامة البشر 0

والدراسة فى سبيلها إلى ذلك فقد اشتملت على ستة فصول بخلاف المقدمة.

- الفصل الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة وينقسم إلى مبحثين:
 - المبحث الأول: الإطار العام للدراسة 0
 - المبحث الثاني: الدراسات السابقة 0
 - الفصل السادس: سيناء ومراحل تطور الإقتصاد المصرى وينقسم إلى مبحثين:
 - المبحث الأول: مراحل تطور الإقتصاد المصرى 0
 - المبحث الثاني: شمال سيناء
 - الفصل الثامن: خصائص الموارد البشرية فى مصر وينقسم إلى مبحثين:
 - المبحث الأول: الموارد البشرية فى مصر 0
 - المبحث الثاني: خصائص الموارد البشرية فى مصر 0
 - الفصل الثالث: خصائص الموارد البشرية فى محافظة شمال سيناء وينقسم إلى مبحثين:
 - المبحث الأول: الخصائص الكمية والنوعية للموارد البشرية بمحافظة شمال سيناء 0
 - المبحث الثاني: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للموارد البشرية بمحافظة شمال سيناء 0
 - الفصل الرابع: تفعيل دور الموارد البشرية فى مجالات التنمية بشمال سيناء وينقسم إلى مبحثين:
 - المبحث الأول:
 - أولاً: تفعيل دور الموارد البشرية فى مجال التدريب الفنى والإدارى 0
 - ثانياً: تفعيل دور الموارد البشرية فى مجال الصناعات التحويلية والإستخراجية 0
 - ثالثاً: تفعيل دور الموارد البشرية فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة 0
 - رابعاً: تفعيل دور الموارد البشرية فى مجال الزراعة 0
 - المبحث الثانى:
 - أولاً: تفعيل دور الموارد البشرية فى مجال المحميات الطبيعية 0
 - ثانياً: تفعيل دور الموارد البشرية فى مجال السياحة 0
 - ثالثاً: تفعيل دور الموارد البشرية فى المجال الأمنى 0
 - الفصل الخامس: دور الموارد البشرية فى تحقيق التنمية المستدامة بمصر وشمال سيناء وينقسم إلى مبحثين:
 - المبحث الأول: دور الموارد البشرية فى تحقيق التنمية المستدامة بمصر 0
 - المبحث الثانى: دور الموارد البشرية فى تحقيق التنمية المستدامة فى شمال سيناء
- هذا وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج:

1- نتيجة لعدم إهتمام الدولة بمحافظة شمال سيناء منذ إسترداد رفح عام 1982 وإهمال

الحكومات السابقة لتنمية شمال سيناء وعدم إستكمال المشروع القومى لتنمية سيناء وعدم وجود مشروعات تستوعب الأيدى العاملة بالمحافظة وإهمال جانب التنمية لسنوات طويلة فقد أصبحت شمال سيناء مركزاً خطيراً لإنتاج الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات وأصبحت جاذبة للعناصر المتطرفة من جميع الجنسيات وبعض عناصر تنظيم القاعدة ومأوى للإرهاب والعناصر الخارجة عن القانون وجاذبة للجواسيس والعلماء الذين تدفع بهم بعض الجهات التى تستهدف الأمن القومى المصرى وخاصة إسرائيل ومنظمة حماس وتركيا وقطر والتى تقوم بتمويل الجماعات المتطرفة وأصبحت تمثل خطراً على الأمن القومى المصرى والعربى تحت حماية تيار الإسلام السياسى الذى تولى الحكم فى مصر 0

2- نتيجة لوجود الأنفاق بين مصر وقطاع غزة أدى إلى تهريب البضائع مما يؤدى إلى إهدار

مصر سنويا أكثر من 3 مليار دولار هذا بالإضافة إلى إنتشار تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة التى تشكل خطراً على جميع فئات السكان العمرية وخاصة الشباب ودخول وخروج الأفراد بطرق غير شرعية مما يهيب تهديدا للأمن القومى المصرى وشهدت الحدود عمليات إرهابية منذ عام 2004 وحتى عام 2012 إستشهد فيها عددا كبيراً من رجال الشرطة والقوات المسلحة وكان آخرها إستشهاد 16 جندى وضابط من القوات المسلحة والشرطة يوم 2012/8/5 وسمى هذا الحادث بشهداء رفح بخلاف العمليات الإرهابية اليومية والتى تستهدف جنود الشرطة والقوات المسلحة والتى أصبحت مسار علامات إستفهام مع وجود حكم تيار الإسلام السياسى فى مصر والذى يطرح إستثمارات بالمحافظة لبعض الدول مثل قطر وتركيا وهو ما يمثل خطورة على سلامة وأمن محافظة شمال سيناء وحدود مصر نظراً للعلاقة الوثيقة التى تربط هاتين الدولتين بحماس وإسرائيل مما يؤثر على سلامة الأمن القومى المصرى 0

3- نتيجة لعدم وجود الأمن الكافى لحماية شمال سيناء وحدودها حيث بلغ عدد الجنود على

الحدود 750 فرد من أفراد القوات المسلحة والشرطة طبقاً لإتفاقية كامب ديفيد وهو عدد غير كاف لحماية حدود مصر وإقامة مشروعات تنموية فى شمال سيناء مما يجعل أمن مصر دائماً فى خطر وبالتالي غير جاذب لأى إستثمارات فالأمن أساس التنمية وجذب الإستثمارات

4- نتيجة لإهمال التنمية الصناعية والزراعية والإعتماد على الإستيراد من الخارج وعدم إستغلال الثروات بمحافظة شمال سيناء أدى إلى إرتفاع معدلات الفقر فى مصر حيث أن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغت 25,2 % فى عام 2011/2010 مقابل 16,7 % عام 2000/1999 وتصل نسبة الفقراء تحت خط الفقر فى ريف الوجه القبلى إلى 51% من السكان وفى حضر الوجه القبلى تصل النسبة إلى 30% وفى ريف الحدود إلى 33% وفى ريف الوجه البحرى إلى 17% وحضر الوجه البحرى والمحافظات الحضرية إلى 10% وفى حضر الحدود إلى 30% مما يعكس نسبة تفاوت الفقر وإرتفاعها الكبير فى الريف عن الحضر مما يؤدى إلى عدم وجود عدالة إجتماعية بالإضافة إلى التسرب من التعليم وزيادة عدد الأميين والتي تؤثر بدورها على التنمية بكافة أنواعها 0

5- تتميز محافظة شمال سيناء بإتساع مساحتها وتنوع البيئات الطبيعية بها وتماسها المباشر حيث تبلغ مساحتها نحو 27564 كم² (أى نحو 2,8 % من مساحة مصر)، تتفرد شمال سيناء بالعديد من عناصر التميز التى تؤهلها لتكوين منظومة تشمل كثيراً من البيئات الطبيعية فى العالم نظراً لموقعها الفريد الذى يربط آسيا بإفريقيا، ولا يبعد كثيراً عن أوروبا ولذلك فهى تندرج من البيئه البحرية والساحلية إلى بيئة الصحارى والسهول والوديان 0

6- تتميز محافظة شمال سيناء بإحتياجات ضخمة من الموارد الطبيعية والثروات التعدينية التى تقوم عليها العديد من الصناعات التحويلية والتى توفر ملايين من فرص العمل ويعتبر تصدير المواد الخام الأولية يمثل إهدار كبير لهذه الموارد وإرتفاع معدلات البطالة وإستنزاف لهذه الموارد التى هى حق للأجيال الحالية والقادمة كما تتوافر مواد البناء والرصف بأنواعها المختلفة وإلحتياجات ضخمة والتى تستخدم فى البناء والرصف وحماية الشواطىء وأرصفت الموانىء مما يسهل من عملية تعمير محافظة شمال سيناء وبناء المصانع والمنشآت وبأقل تكاليف 0

7- على الرغم من إقامة كوبرى السلام لربط المحافظة بالمحافظات الأخرى إلا أن المحافظة لا تزال منعزلة جزئياً عن باقى المحافظات نظراً لإغلاق الكوبرى أكثر من مرة فى اليوم من القادم إلى شمال سيناء أو المغادر للخروج منها بسبب الإجراءات الأمنية أثناء عبور السفن من قناة السويس مما يؤدى إلى تعطيل حركة التبادل التجارى بين المحافظة والمحافظات الأخرى 0

8- قلة عدد المهاجرين إلى شمال سيناء والمعينين ببعض الجهات الحكومية بالمحافظة بأعداد لا تتناسب مع أهداف التنمية وعدم رغبة الشباب في تجربة تملك الأراضي لعدم وجود إمكانيات ومعدات لإستصلاح وزراعة الأراضي وكذلك عدم تملك الأراضي للشباب للزراعة من قبل الحكومات السابقة يهدد سياسة التوطين ويجعل من شمال سيناء صحراء خاوية لا يمكن الإستفادة منها مما يؤدي إلى تهديد حدود مصر الشرقية وتهديد سلامة الأمن القومي المصري⁰

9- نتيجة لإنجاز بعض الأعمال بشمال سيناء بنسب تتجاوز 80 % وعدم الإهتمام بإستكمالها لعدم وجود إعمادات مالية حيث كانت توجه الإعمادات في كل موازنة ثم يتم نقلها للمحافظات الأخرى أو لمشروعات تدر دخلاً سريعاً مما أدى إلى عدم جذب الإستثمارات لإستكمال هذه المشروعات على ترعة السلام وعدم إستكمال المشروعات الزراعية والصناعية وعدم طرح الإستثمارات الجاذبة للأيدى العاملة في كافة المجالات وخلق مجتمعات جديدة وكان ذلك من أسباب تأخر تنمية شمال سيناء وعدم إكمال المشروعات وإهمال جانب التنمية⁰

10- تتميز محافظة شمال سيناء بمقومات سياحية هائلة وشواطئ متميزة ومحميات طبيعية وآثار تاريخية حيث لم تأخذ السياحة نصيبها العادل من التنمية حيث بلغ إجمالي عدد الفنادق بمحافظة شمال سيناء 18 فندق عام 2008 وبلغ عدد الغرف 717 غرفة، وعدد الأسرة 743 سرير يوجد أغلبها في قسم ثان العريش، وعدد 3 قرى سياحية بقسم ثالث العريش يوجد بهم 250 غرفة، وعدد الأسرة 546 سرير، وإقامة عدة مشاريع سياحية متكاملة شمال شرق العريش، وغرب بحيرة البردويل وعلى الرغم من ذلك لا توجد سوى مدرسة واحدة للسياحة ولا توجد معاهد أو كلية للسياحة والفنادق لخدمة هذا القطاع الحيوى لأنه قطاع كثيف العمالة⁰

11- عدم التوسع في إستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة بما يوازى الزيادة السكانية وتآكل الأراضي الزراعية في الوادى والدلتا والبناء عليها نتيجة لضعف الرقابة عليها مما أدى إلى الإعتماد على الإستيراد من الخارج والتي وصلت إلى 90% تقريباً من حجم وارداتنا الزراعية حيث أن مصر أصبحت تحتل المركز الأول عالمياً في إستيراد القمح والثانى عالمياً في إستيراد السكر بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك زيوت الطعام والقطن والشاى والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها مما أدى إلى زيادة أعداد البطالة وأصبحت توصف الموازنة

المصرية بأنها موازنة إستهلاكية تصرف معظم بنودها على النفقات الجارية وتقل فيها الإستثمارات العامة ، بسبب التوجه الحكومي بعدم الدخول في إستثمارات عامة جديدة باستثناء بعض المخصصات للمرافق العامة0

12- تأتي البطالة لتمثل واحدة من معضلات الإقتصاد المصري وتعتبر بطالة الشباب في مصر هي السمة الغالبة على شكل البطالة في مصر فأكثر من 90% من المتعطلين يقل عمرهم عن 30 عاماً ولهذا تعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس حيث بلغت نحو 13 % في عام 2012، ويرجع الجزء الأكبر منها لنظم التعليم التي لا تربطها بسوق العمل أية سياسات فيجد صانع السياسة الاقتصادية أنه مطالب سنوياً بما بين 700 ألف إلى 750 ألف وظيفة سنوياً0

13- إرتفاع نسبة الأمية في مصر إلى 51% من النساء، 29% من الذكور بإجمالي نسبة 39% من إجمالي عدد سكان مصر وأن إرتفاع نسبة الأمية له نتائج السلبية المتعددة في العمليات الديموغرافية كالخصوبة والوفيات حيث أن هناك ارتباطاً عكسياً بين الحالة التعليمية للمرأة وعدد الأطفال الذين تتجهم وكذلك معدلات وفيات الأطفال الرضع وهي إنعكاس مباشر للمستوى الإجتماعى والإقتصادى للأسرة لأن الأمية تؤثر على التنمية بكافة أنواعها 0

14- أن التعليم الفنى لايلبى إحتياجات سوق العمل من الموارد البشرية وهو ما يشكل عقبة جسيمة أمام نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية فى ظل إقتصاد منفتح وحر ولأن معظم مؤسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى تعتمد على جانب العرض فى توفير التدريب وليس لها معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب كما تستخدم هذه المؤسسات أجهزة ومعدات عتيقه لا تتناسب مع التطور التكنولوجى والنتيجة تخريج دفعات سنوية من الموارد البشرية متدنية المهارة لا تستطيع تلبية إحتياجات الصناعة من التخصصات المطلوبة أو إحتياجات قطاعات الخدمات النهائية مما يزيد من أعداد البطالة أو يضطر البعض من هذه العمال إلى التوجه للقطاع الغير منظم 0

15- نتيجة لإخفاض الأجور بالنسبة للمعلمين ظهرت الدروس الخصوصية وقللت من أهمية المعلم فى المدرسة وضاعت مكانته العلمية بحثاً عن جمع المال فأرهب ميزانية الأسرة من ناحية والتي وصلت إلى نحو 63% تقريباً من دخل الأسرة وأبعدت الطالب عن الإبتكار والتطوير وجعلته وسيلة للحفظ وتوهم الدخول للجامعة والنتيجة خريج غير مواكب لسوق